

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٦٠١ لسنة ٢٠٠٨

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٩ لسنة ٢٠٠٨ ؛

وبناءً على ما عرضه رئيس المجلس الأعلى للأقصر ؛

قرر:**(المادة الأولى)**

يُضاف إلى نص المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٩ لسنة ٢٠٠٨

المشار إليه فقرة جديدة نصها التالى :

" كما يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقارات البالغ إجمالى مساحتها

٦٠٠ متر والمبين موقعها وحدودها بالمذكرة والرسم التخطيطى الإجمالى المرفقين .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٨ شوال سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ٨ أكتوبر سنة ٢٠٠٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / احمد نظيف

المجلس الأعلى للأقصر مذكرة إيضاحية

لقرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء
بشأن استصدار قرار صفة النفع العام علي العقارات والأرض
باعتبار مشروع إضافة جزء لمشروع توسعة وتطوير شارع محمد فريد
الصادر له قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٩ لسنة ٢٠٠٨

نتشر بالإحاطة :

في إطار عرض مخطط التنمية الشاملة لمدينة الأقصر وما تم عرضه بتاريخ
٢٠٠٦/١٠/١٥ من ضرورة تنفيذ مخططات التنمية الشاملة وتحديث المخطط العام
للمدينة المعتمد بالقرار رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٥ من وزير الإسكان والتعمير وأثناء زيارة
سيادتكم لمدينة الأقصر بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٨ بالموافقة على تنفيذ مخططات التنمية
الشاملة لجميع مشروعاتها التي كان من ضمنها فتح محاور مرورية جديدة للمدينة لتيسير
وتسهيل حركة المرور ونقل الأفواج السياحية داخل المدينة وخارجها لإظهارها بالشكل
الجمالي الذي يتناسب مع مكانتها العالمية سياحياً .

وأثناء تنفيذ المشروع وجود بعض مباني متهالكة وأرض فضاء تتعارض مع تحقيق
الغرض المطلوب للمشروع وقد استلزم لذلك أن يتخذ المجلس الأعلى للأقصر الإجراءات
التنفيذية لخطة التطوير (مخطط التنمية الشاملة) لعمل إضافة جزء لمشروع توسعة
وتطوير شارع محمد فريد الصادر لها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٩ لسنة ٢٠٠٨

- * تم إيداع مبلغ سابق للمشروع لصرف التعويضات بمديرية المساحة بالأقصر .
- * تم عمل تقرير استشاري للعقارات والأرض المضافة من السادة خبراء التثمين
الإدارة العامة للمساحة .
- * القطعة ٤٠ حوض داير الناحية ٣ ضمن الكتلة السكنية القديمة للمدينة وخارج
نطاق الزراعة .

* مرفق طيه رسم تخطيطي إجمالي لمشروع الإضافة خريطة مساحية مقاس ٥٠٠/١ معتمدة ومختومة من مديرية المساحة بالأقصر بالبيان التالي :

وصف الحدود	رقم الحوض والقطعة	المسطح		الحروف
		ديسي	متر	
<p>الحد البحري : توسعة وتطوير شارع محمد فريد الصادر له قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٩ لسنة ٢٠٠٨</p> <p>الحد الشرقي : مباني أهالي .</p> <p>الحد القبلي : مباني أهالي .</p> <p>الحد الغربي : مباني أهالي .</p>	حوض داير الناحية ٣ ضمن القطعة (٤٠)	٦٠٠		أ - ب - ج - د - هـ - و - ز - ح - ط - ي

وإعمالاً لأحكام قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات والأراضي للمنفعة العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٤ بالتفويض في بعض الاختصاصات .

يرجى التفضل باتخاذ ما ترونه مناسباً نحو الموافقة على استصدار قرار صفة النفع العام بإضافة جزء إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٩ لسنة ٢٠٠٨ مشروع توسعة وتطوير شارع محمد فريد مادة أولى .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام

رئيس المجلس الأعلى للأقصر

الدكتور / سمير فرج